الأمننة وسيادة الدّولة: حتميّة إفرازات بيئة ما بعد الحرب الباردة.

Securitization and State Sovereignty: The inevitability of the secretions of the post-Cold War environment.

أمينة قلعي(*)

تاريخ الارسال: 2021/05/12 تاريخ القبول: 06/ 06/ 2021

الملخّص:

تسعى هذه المقالة إلى تسليط الضوء على أهم متغيّرات بيئة ما بعد الحرب الباردة، وما أحدثته من تحولات عميقة في عديد المجالات، وبالأخص موضوعي «سيادة الدولة» و«الأمن»، أين بات حفاظ الدّولة على أمنها الثّلاثي، يستدعي في كثير من الأحيان اللّجوء إلى إضفاء الطّابع الأمني على بعض قضايا السياسة العامة، وهو ما يُعرَف أكاديميا بـ: «الأمننة».

ومن خلال الزّاوية المختارة للتّحليل نحاول إثبات وجود علاقة ترابطيّة وحتميّة بين عملية الأمننة وحفاظ الدّولة على سيادتها وأمنها الثّلاثي.

الكلمات المفتاحية:

تحولات بيئة ما بعد الحرب الباردة، عملية الأمننة، سيادة الدولة، الأمن الثلاثي.

Summary:

This article sheds light on the most important post-Cold War environment variables, and the profound transformations it has brought about in many fields, and In particular the two issues of "state sovereignty" and "security", Here it became the maintenance of the tripartite security of the state, In many cases, this calls for resorting to the security of some public policy issues, which is known academically as: “Securitization”.

Through the corner chosen for the analysis, we try to prove the existence of a correlative and deterministic relationship between the securitization process and the state’s preservation of its sovereignty and tripartite security.

Key words:

Post-Cold War environment transformations, Securitization process, the state sovereignty, Triple Security.

(*)-طالبة دكتوراه، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية تخصص إدارة النزاعات وبناء السلم، جامعة الجزائر-03-

مقدمة:

شكّلت نهاية الحرب الباردة أوائل تسعينيّات القرن العشرين منعطفا حاسما، وذلك عبر جملة التغيّرات والتّحديات الجديدة التي أفرزتها على جميع الأصعدة التّنظيريّة والواقعيّة، والمؤثّرة بدورها وبقوّة على سيادة الدّول، أدوارها ووظائفها التّقليدية.

فطبيعة التّحديات الجديدة الذي أفرزتها بيئة ما بعد الحرب الباردة العابرة للحدود، فرض على الدّول ضرورة الانتقال من منطق «السياسة العليا» إلى منطق آخر مغاير هو: «منطق السّياسة الدنيا» مع صعود قضايا البيئة والاقتصاد... وغيرها، والتي باتت هي الأخرى لا تقل أهميّة عن التّهديد العسكري المباشر للدّولة، بل وقد تُعتبر أكثر خطورة منه أين باتت تمسّ أيضا أمن مواطني الدّولة، إلى جانب هويّتها المجتمعيّة وهو ما يُعرف بـ: «الأمن المجتمعي»، هذا الأخير الذي بات تحقيقه في عصر ما بعد الحرب الباردة، يتطلب أو بالأدق يقتضي إضفاء الصّبغة الأمنية (الطابع الأمني)على قضايا لا أمنيّة بالأساس، وهو ما أطلق عليه أكاديميّا بـ: «منطق الأمننة» هذا المنطق الذي يتطلّب تحقيقه من قبل الدّولة إيجاد خطابات ومؤسّسات تمكّنها من تطبيق الإجراءات المستعجلة والاستثنائية لمواجهة كلّ ما تعتبره الدّولة مساسا بأمنها وسيادتها.

وبذلك تسعى هذه الورقة إلى الكشف عن واقع بيئة ما بعد الحرب الباردة وتأثيره على سيادة الدّول، لنصل عقبها إلى فك العلاقة التفاعلية الحاصلة بين عملية الأمننة ومنطق سيادة الدولة. وهذا بغية الإجابة عن سؤال الورقة المركزي، وهو:

كيف تؤثر عمليّة الأمننة على منطق سيادة الدّول؟

وسؤال المقال المركزي يقودنا إلى اعتماد الفرضيّتين الآتيتين:

- ✓ **كلما زاد تأثر الدّولة بمتغيرات بيئة ما بعد الحرب الباردة كان لجوءها لمنطق الأمننة ضروريا والعكس صحيح.**

- ✓ **هناك علاقة تر ابطيّة بين محافظة الدولة على سيادتها وعملية الأمننة في فترة ما بعد الحرب الباردة.**

أوّلا: تحوّلات بيئة ما بعد الحرب الباردة:

في هذا العنصر سنتطرق، لمتغيرات بيئة ما بعد الحرب الباردة عقبها التحولات كونها مخرجات لتلك المتغيرات:

(01) متغيرات مرحلة ما بعد الحرب الباردة:

بالنسبة لمتغيرات مرحلة ما بعد الحرب الباردة فهي كثيرة و لا يمكن حصرها بصورة واضحة ودقيقة، ولكن يمكن ذكر أبرز متغيرات هذه المرحلة، وهي: **انهيار الاتحاد السوفييتي**[*] **وتعاظم دور العولمة**؛ هذه الأخيرة التي ذاع استخدامها في مرحلة ما بعد الحرب الباردة وبالتحديد عقب تفكك الاتحاد السوفيتي، وتعد العولمة مفهوما واسع النطاق مع وجود درجة كبيرة من الغموض، و لعل هذا ما جعل من عملية صياغة تعريف جامع مانع لها صعبا جدا فقد تعددت التعريفات المقدمة حول المفهوم باختلاف تخصص وبيئات العلماء والباحثين[1]، ومن بين التعريفات نذكر:

- ❖ التعريف الذي قدّمته «لجنة الإنسان الأممية»، في دورتها 54 والذي مفاده أن:

---

*لمزيد من القراءة ، انظر:

- محمد بلخيرة، "التحولات السياسية في الاتحاد السوفييتي أثرها على الدّول العربية الوطنية" (رسالة ماجستير، غير منشورة، كلية العلوم السياسية و الإعلام، جامعة الجزائر، 2005)، ص ص، 72-79.

[1]Andrés Nevakivi, "The Concept of Globalization" In Globalization Regionalization And TheHistory of International Relations.Eds. Alfredo Canavero, Silvia Pizzetti And Tucio Valent (Millan :International Commitee Of Historial Sciences(C.I.S.H), 2000),P 53 .

العولمة هي ذلك المسار الذي لا يُعد فقط مسارا اقتصاديا و إنما كذلك يحتوي بعدا اجتماعيا، سياسيا، بيئيا، ثقافيا وقانونيا، وعليه فهي نِتاج تزايد الاعتماد المتبادل، في جميع الميادين ذات الصلة بالنشاط الإنساني.[1]

- وباختصار العولمة هي إزالة الحواجز والمسافات بين الشعوب(أسرة كونية)،وبين الأوطان (قرية كونية) وبين الثقافات (ثقافة كونية).[2]

وللعولمة أبعاد عدة تشتمل كافة جوانب الحياة؛ السّياسيّة (في هذا البعد لا تعتبر الدولة الفاعل الوحيد في العلاقات الدولية)، الثّقافيّة(عبر بناء ثقافة عالمية واحدة تتجاوز و تغطّي الثقافات القومية والمحلية المتعددة)، المعلوماتيّة(عبر سرعة تدفق المعلومات وتنقلها في العالم)، والاقتصاديّة(هذا الجانب الاقتصادي هو أوضح أبعاد العولمة كونه قابل للملاحظة، المتابعة والقياس على خلاف الأبعاد الأخرى، هنا العولمة تسعى لتحويل العالم إلى منظومة من العلاقات الاقتصادية المتشابكة التي تزداد تعقيدا لتحقيق سيادة نظام اقتصادي واحد عبر فتح الحدود)[3].

وللعولمة عدة آليات لتكريسها ولعل أهمها «صندوق النّقد الدولي» و« البنك العالمي»،«المنظمة الدولية للتجارة »(GATT) والتي تطورت إلى المنظمة العالمية للتجارة (WTO)[4]، وإلى جانبها يمكن أن نضيف الشركات المتعدية الجنسية، والجانب المعلوماتي الاتصالي، هذا الأخير الذي تتدافع و تتزاحم من خلاله مختلف تيارات العولمة واتجاهاتها.

---

[1] فريدة حمّوم، " الأمن الإنساني مدخل جديد في الدراسات الأمنية"(رسالة ماجستير، غير منشورة، كلية العلوم السياسية و الإعلام، جامعة الجزائر، 2003)، ص 3.

[2] يوسف كامل إبراهيم، العولمة و العالمية مفاهيم و أبعاد للهيمنة والسيطرة الجغرافية، مؤتمر التربوي الأوّل" التربية في فلسطين وتغيرات العصر"، كليّة التّربية في الجامعة الإسلاميّة، المنعقد في الفترة من 23-24 نوفمبر 2004، ص ص: 248، 249.

[3] أحمد غزال، " أثر العولمة على الدولة القومية" (رسالة ماجستير، غير منشورة، كليّة العلوم السّياسيّة والإعلام، جامعة الجزائر، 2007)، ص ص 7-11.

(02) تحولات ما بعد الحرب الباردة:

تتّسم التّحوّلات والتّغيّرات الدوليّة التي أفرزتها نهاية الحرب الباردة بكونها مركبة الأبعاد و بالغة التشابك والدّينامية، فجملة المتغيرات التي أفرزتها المرحلة التي أعقب نهاية الحرب الباردة المذكورة آنفا كان لها الدور الأبرز في رسم ملامح المرحلة الجديدة من الناحية العملياتية والأكاديمية. إذن فعالم ما بعد الحرب الباردة دخل في مرحلة باسترويكا طويلة المدى نسبيا، هذا لإعادة ترتيب الأجندة الدولية وتكييفها مع تحولات بيئة ما بعد الحرب الباردة والتي طالت العديد من المستويات بدءا بالفاعلين وصولا إلى المفهومات.

وفيما يلي رصد لأهم التحولات:

1. **التحولات الجيواستراتيجية والجيوسياسيّة.**
2. **التحول على مستوى الفاعلين الدّوليّين.**
3. **التحول على مستوى مصادر التهديدات.**

1. التحولات الجيواستراتيجية والجيوسياسيّة:

إن ما ميز مرحلة نهاية الحرب الباردة عن باقي المراحل السابقة في التاريخ الدولي، كون هذه الأخيرة – نهاية الحرب الباردة- أحدثت تغييرا في النظام الدولي دون حرب، والتغيير كان عبر إعادة توزيع عناصر القوة بين القوى الكبرى.[1]

إن المتغيرات المشار إليها سابقا كان لها الدور الأكبر في بلورة نظام دولي جديد[*]، هذا الأخير الذي يُعبّر عن نهاية مرحلة الثنائية القطبية بين المعسكريْن من جهة و نهاية الحرب الباردة من جهة أخرى، وبداية مرحلة جديدة بقيادة القطب الواحد الرأسمالي بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية،

---

[1] مصطفى بحوش، التحول في مفهوم الأمن و انعكاساته على الترتيبات الأمنية في المتوسط، نقلا عن:
http://omarpolitic. blogspot. com/ 2012/01/ 800×600- normal- 0-21-false-false-false. html. (19/07/2013), (00 :30).P3.

وهو نظام يقوم على مفهوم الديمقراطية ، الحرية، حقوق الإنسان...الخ.[1]

وعليه فقد أدت ظاهرة الاعتماد المتبادل في العلاقات الدولية وبالأخص عقب نهاية الحرب الباردة إلى بلورة نظام متعدد الأقطاب تغيب فيه فئة القوة العظمى، فمراجعة عناصر القوة في كل من الولايات المتحدة الأمريكية، أوروبا واليابان باعتبارها وحدات القوة الرئيسية للنظام الدولي، إنما توضح افتقار كل منها منفردة إلى التمتع بالتفوق في كل عناصر القوة[2]والدراسات حول هذه الجزئية كثيرة و تؤكد صحة ما تم ذكره.

2. التحول على مستوى الفاعلين الدوليين:

عَرف عالم ما بعد الحرب الباردة تزايدا ملحوظا في حجم الفواعل الأنطلوجية الجديدة[3]،حيث لم تعد الدولة القومية اللاعب الأساسي والوحيد في العلاقات الدولية،

---

* أوّل من استخدم مصطلح « النظام الدولي الجديد» مع نهاية سنة 1989م هو الرئيس الأمريكي الأسبق" جورج بوش الأب"(George Hw Bush) ، وذلك أثناء دعوته لإقامة نظام عالمي جديد يحلّ مَحلّ نظام ثنائي القطب القائم بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السّوفياتي، فبسقوط الاتحاد السّوفياتي وجدت الإدارة الأمريكية الفرصة سامحة لبناء عالم جديد متعدّد المصالح، الأيْديولوجيّات والقيادة...الخ. وعليه فهو نظام ظهر بعد سقوط الاتحاد السوفياتي، وانهيار نظام القطبية الثنائية واستفراد الولايات المتحدة الأمريكية بزمام أمور العالم بعد نهاية الحرب الباردة.

أمّا على الصّعيد الأكاديمي: فقد ظهر مصطلح «النظام الدولي الجديد»(Nouvel Ordre Mondial)، لأوّل مرّة في بداية السّتّينيّات على لسان المحامي الأمريكي المتقاعد" كرينفينك كلارك"(Chrinfeink Clark)المستشار الفاعل لعدد من وزراء الخارجية في البيت الأبيض في ثلاثينيات و أربعينيات القرن الماضي، إلا أن المصطلح لم يلق الرّواج إلا بعد 30 سنة تقريبا، أي بعدما تم استخدامه من قبل "غورباتشوف"(Gorbachev)1989م، وبعدها الرّئيس الأمريكي في 1990م، لمزيد من المطالعة:

- أميرة حناشي، " مبدأ السيادة في ظل التحولات الدولية الراهنة" (رسالة ماجستير، غير منشورة، كلية الحقوق ، جامعة منتوري، 2007)، ص ص131- 142.

[1]أميرة حناشي، " مبدأ السيادة في ظل التحولات الدولية الراهنة" (رسالة ماجستير، غير منشورة، كلية الحقوق ، جامعة منتوري، 2007)، ص 136.

[2]منير محمود بدوي السيد، "الاتجاهات الحديثة في دراسة النظام الدولي منذ إنهاء الحرب الباردة"، اللّجنة الدّائمة للعلوم السّياسيّة (بحث، غير منشور، كلية التجارة، جامعة أسيوط، دون تاريخ نشر)، ص:8.

[3]خديجة بوريب، " دور مؤسسات الاتحاد الأوروبي في تفعيل الحكم الرّاشد على مستوى دول المغرب العربي" (رسالة ماجستير، غير منشورة، كلية الحقوق، جامعة منتوري، 2010) ، ص 74.

فمع سقوط الاتحاد السوفيتي (تفكك الكتلة الشرقية) وتعاظم دور العولمة والاعتماد المتبادل[1]، ظهرت فواعل تختلف في تكوينها عن الشكل التقليدي للفواعل المركزية(الدول)[2] من جهة، كما وتتميز بانتشارها عبر كل العالم فهي عابرة للقارات من جهة ثانية؛ وباستقلاليتها عن الدّول القُطرية نظريا[3]، كالمنظمات غير الحكومية، الشركات المتعدية الجنسية، والتكتلات الدولية «الاتحاد الأوروبي) »(UE)، «تكتل نافتا(NAFTA)»،«الأسيان(ASEAN) »...الخ، إلى جانب تعاظم دور الأفراد كفاعلين مؤثرين في العلاقات الدولية، نذكر مثلا: "روبرت مردوخ"(Robert Marduch)، و"أسامة بن لادن"(Osama Bin Laden).

3. التحول على مستوى التهديدات:

لقد شهدت مرحلة ما بعد الحرب الباردة تغيرات هامة في طبيعة التهديدات، مصادرها، أنواعها، نوعياتها، مداها ونطاقها الأمر الذي انعكس على مفهوم الأمن[4]، وعليه فطبيعة الظاهرة الأمنية باتت أكثر تعقيدا واختلافا عن سابقتها في فترة ما قبل نهاية الحرب الباردة من ناحية طبيعية ومصادر التهديدات كمعيار للمقارنة؛ والجدول أدناه يُظهر ذلك:

---

[1] طارق تاحي، " مفهوم الأمن بين الفرد و الدولة- دراسة في تطور مفهوم و مجالات الأمن"(رسالة ماجستير، غير منشورة، كلية العلوم السياسية و الإعلام، جامعة الجزائر، 2005)، ص29.

[2] خديجة بوريب، مرجع سابق،الصّفحة نفسها.

[3] طارق تاحي، مرجع سابق،الصّفحة نفسها.

[4] محمد سعد أبو عامود، "المفهوم العام للأمن"، مركز الإعلام الأمني، نقلا عن:
http://www. police mc. goo. bh /…/63437366429794945. PDF. (3/8/2013),(19 :11),P1.

الجدول رقم(01): التهديدات الأمنية قبل وبعد نهاية الحرب الباردة:

المعيار الزمني / تأثيرها على طبيعة التهديدات	البيئة الأمنية قبل نهاية الحرب الباردة	البيئة الأمنية بعد نهاية الحرب الباردة
العلاقة بين طبيعة التهديدات ومفهوم الأمن السائد في الفترة الزمنية المعالجَة.	علاقة تر ابطية موجبة(+).	علاقة تر ابطية موجبة(+).
تأثير نوع التهديدات في صياغة مفهوم الأمن في الفترة الزمنية المعالجة.	الأمن الصلب(الخشن).	الأمن اللين(الناعم).
تسمية التهديدات:	التهديدات التناظرية (المباشرة، التماثلية).	التهديدات اللاّتناظرية (اللاّمباشرة، اللاّتماثلية)، تهديدات عالمية عابرة للحدود/ عابرة للقارات.
تعريف التهديدات:	هي تهديدات خارجية ذات صبغة عسكرية.	هي تحديات لا مباشرة ذات طبيعة متشابكة تجمع بين عدة مستويات، أهم خاصية لها كونها ذات طبيعة لا عسكرية من جهة و عابرة للحدود من جهة أخرى .
أمثلة:	الحروب المباشرة.	الأمراض والأوبئة، التهديدات البيئية، الهجرة غير الشرعية، الإرهاب والجريمة المنظمة،تجارة الأسلحة، الصراع العرقي والطائفي، القرصنة المعلوماتية كآخر تطور وصلت إليه التهديدات الأمنية.
الكيان المرجعي للأمن:	الدولة وفقط، وهي المسؤول الأول عن تحقيق الأمن و مصدر التهديد الوحيد كذلك.	الفرد و المجتمع، و ذلك لتراجع منطق سيادة الدولة أمام و اقع العولمة.

من إعداد الباحثة.

وبالإضافة إلى كل التحولات المذكورة في هذا العنصر المعنون بـ: «تحولات بيئة ما بعد الحرب الباردة »، يمكن أن نضيف ولو بإشارة خفيفة تحولات أخرى، لعل أهمّها:

❖ التحول على مستوى الوسائل والأدوات:

ففي الفترة التي أعقبت نهاية الحرب الباردة، وبالرجوع إلى طبيعة التحديات الجديدة نجد أن الأداة العسكرية وحدها عجزت عن مواجهة التحديات الجديدة، وبالتّالي برزت

وسائل أكثر فعالية؛ نذكر منها: الضغوطات الاقتصادية، الرّقابة الالكترونية(وسائل لا عسكرية بالدرجة الأولى).

❖ **التحولات على مستوى المفهومات:**

نذكر مثلا: **مفهوم القوة** هنا انتقلنا من «القوة الصلبة»(القوة العسكرية) إلى «القوة اللينة» والمتمثلة في: القوة الاقتصادية، القوة الثقافية، القوة التكنولوجية، والقوة البشرية...الخ، وما طرأ على مفهوم «القوة» من تحول يُشبه كثيرا التّحول الذي شهده **مفهوم الأمن** نهاية الحرب الباردة وهو ما سنتطرق إليه في العنصر التالي. وإلى جانب مفهوميْ القوة والأمن، يمكن أن نضيف أيضا **مفهوم الصراع** أين انتقل من الصراع الدّولاتي المباشر إلى صراع آخر وهو الصراع داخل الدولة الواحد بين مختلف الأقليات، العرقيات والطوائف المكوّنة للنسيج المجتمعي للدولة، مع العلم أن هذا النوع من الصراع يُعدّ أحد التهديدات الأمنية الجديدة، وإلى جانب هذه المفهومات نضيف أيضا **مفهوم السيادة** فهو الآخر عرف تحولا ترجم واقع بيئة ما بعد الحرب الباردة، وهو ما سنتطرق له أيضا في العنصر الآتي.

ثانيا: انعكاسات التحولات على سيادة الدولة ومفهوم الأمن:

(01) انعكاسات التحولات على سيادة الدولة:

من الأمور المتفق عليها أن نظام الدولة القومية الحديثة، يقوم أساسا على مبدأ السيادة القوية، حيث يرى العديد من الباحثين في العلاقات الدولية أن نظام الدولة الحديثة يعود إلى «اتفاقية وستفاليا»(The Westphalian Agreement) 1648م؛ فلهذه الأخيرة الفضل في إطلاق فكرة الدولة القومية؛ وكذا الفضل في ظهور مفهوم ومبدأ السيادة، هذه الأخيرة التي تعتبر ميزة وعنصرا أساسيا من عناصر الدولة القومية الحديثة، والتي اتفقت معظم التعريفات على أنها: «السلطة العليا أو القوة التي تلزم الجميع»،

وبالتالي فقد تم إضفاء صفة الإطلاق على مفهوم السيادة[1]. كما وترسخت سيادة الدولة بمعناها الحقيقي في:

- السيطرة على الرعية من الداخل.
- الاستقلال والتحرر من أي سلطة خارجية.

وعلى أية حال فإن مفهوم« سيادة الدولة» (State sovereignty)بدأ يتجه في الوقت الحاضر نحو النسبية، وذلك كترجمة لتحولات بيئة ما بعد الحرب الباردة وبالأخص ظاهرة العولمة، أين أخضعت هذا المفهوم وغيره من المفاهيم الرئيسية في علم السياسة، القانون الدولي العام، والقانون الدستوري للمراجعة وإعادة التعريف[2]. أين أصبحنا نعاصر اتجاهين مفسّرين لواقع سيادة الدولة في فترة ما بعد الحرب الباردة:

➢ الاتجاه الأول: استمرارية سيادة الدولة بصيغة جديدة فقط:

يمثل هذا الاتجاه كل من "بول هيرست" و"جورج ثومبسون "، "روبرت كيوهان"، "هالن ملنرفي" و"أنطوني جيدنز "فكل هؤلاء يقرون بالدور المركزي للدولة الوطنية، وببقائها الفاعل الرئيسي المتحكم في مسار العلاقات الدولية لعالم ما بعد الحرب الباردة. وهكذا فإن الدولة مازالت تحافظ عن مكانتها في الساحة الدولية، فضلا عما حصل للسيادة هو ليس انصهارا وإنما ظهورها بمفهوم جديد يتكيف مع التحولات الدولية الجديدة، وهو ما يؤكّد عليه "بريجنسكي" الذي يرى أنّ الدولة الوطنية ما تزال تلعب دور المقرر في الحرب والسلم.

➢ الاتجاه الثاني: يؤكد على تآكل الدولة وانهيار سيادتها:

يقر أنصار هذا الاتجاه خلاف الاتجاه الأول بنهاية النظام الوستفالي، وتقلص تدريجي لدور الدولة كمحرك أساسي لدواليب الاقتصاد الرأسمالي، باعتبار أن الشركات متعددة

---

[1] أميرة حناشي، مرجع سابق، ص7.

[2] طلال ياسين العيسى، "السيادة بين مفهومها التقليدي والمعاصر–دراسة في مدى تدويل السيادة في العصرالحاضر–"، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد26، 1 (2010)، ص:42 و54.

الجنسيات والمنظمات المالية العالمية كصندوق النقد والبنك الدوليين ومنظمة التجارة العالمية، باتت شريكا للدولة في صنع قراراتها السياسية، بعدما كانت الفاعل الرئيس في تحريك تلك العملية[1]، فالاقتصاد المعولم قائم على فكرة التبادل والفضاء الحر غير المقيد بالحدود، وهو ما يمس فكرة الحدود الصلبة للدولة حسب نظام واستفاليا.

فحسب "كينشي أوهيمي" (أبرز ممثلي هذا الاتجاه) أن العولمة فرضت تحديا كبيرا على الدولة الوطنية، سيادتها، هويتها الوطنية واستقلاليتها السياسية، وذلك بنقل جزء كبير من سلطاتها إلى مؤسسات ومنظمات فوق وطنية[2].

وعليه وإذا ما أردنا وصف حال الدولة في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، فلا يوجد أفضل من عبارة عالم الاجتماع "دانيال بال"(Danial Bell) الشّهيرة: «الدولة أصغر من التعاطي مع المشكلات الكبرى، وأكبر من التفاعل مع المشكلات الصغرى»[3].

ويقصد بالمشكلات الكبرى قضايا البيئة والمناخ، الهجرة واللجوء، الإرهاب والجريمة المنظمة، المتاجرة بالمخدرات والأسلحة. فالدولة في عصرنا الحالي باتت تتمتع بسيادة مقيدة على إقليمها بدلا من السيادة المطلقة، وذلك لاختراق حدودها من قبل التحديات الجديدة من جهة، كما أن مواجهة هذه التحديات يتطلب تحركا وتعاونا جماعيا، إذ لم تعد مواجهتها من اختصاص الدولة الداخلي فقط، فتعقيدها يجعل منطق السيدة ليّنا. وعليه نلاحظ وجود أزمة في العلاقة بين مجال سيادة الدولة والمجال الدولي.

---

[1] عبد الناصر جندلي، الاتجاهات الفكرية المفسرة لمدى تأثير العولمة ومؤسساتها المالية والاقتصادية على سيادة الدولة في ظل النظام الدولي الجديد، نقلا عن:

www.univ-medea.dz/...nouveau_systeme2009-2010/07.PDF, PP3,4.

[2] المرجع نفسه، ص7.

[3] Sylvia Ostry, "Globalisation And Sovereignty", J. R. Mallory Annual Lecture Mcgill University March 9, 1999(on line) http// www. Utoronto.Ca/ Cis/ Malory. PDF, P1.

فسيادة الدولة في فترة ما بعد الحرب الباردة باتت تشهد العديد من الاختراقات بمسميات مختلفة، فبعدما كان التدخل في شؤون الدول محرما دوليا، فإن هذا الوضع بدأ بالتغيّر تدريجيا منذ نهاية الحرب العالمية الثانية وتأسيس منظمة الأمم المتّحدة، أين بات التدخل أحد المبادئ الأساسية للتنظيم الدولي المعاصر، وبالتالي انتقلنا من «حرمة التدخل» إلى «حق التدخل» ومن ثم «واجب التدخل» وهذا بمسمى «التدخل الإنساني»، مع العلم أن «التدخل الإنساني» لا يؤثر بشكل كبير على السيادة عندما يقتصر على التزويد بالمواد الغذائية والطبية أو حتى إيفاد بعض المدنيين لمعالجة أوضاع الكوارث المستعصية، إلا أن الأمر يختلف عندما يتعلق بتدخل قوة مسلحة لمنع بعض خروق حقوق الإنسان وهو ما يمس اختصاص الدولة الداخلي، حيث نرى الآثار السلبية التي يتركها والأمثلة عديدة لعلّ أبرزها الحالة العراقية والليبيّة وما تعيشه شعوبها من فوضى ودمار من ساعة التدخل لحد اليوم.

وإلى جانب إشكالية سيادة الدولة والتدخل الإنساني، نرى إشكالية أخرى وهي إشكالية سيادة الدولة ومكافحة الإرهاب، حيث نرى العديد من الحالات يتم اختراق سيادة الدول تحت مسمى مكافحة الإرهاب وكذا نزع أسلحة الدمار الشامل(حالة العراق مثلا2003م) بدعوى الدفاع الشرعي وهذا بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر أين قادت الولايات المتحدة بتحركات فردية أو مع دول أخرى الحرب على الإرهاب، غير أن العمليات العسكرية للولايات المتحدة المنفردة أو بالاشتراك مع القوت المسلحة التابعة للدول الأخرى في التحالف العسكري ضد الإرهاب، لم تخضع لأي تحديد زمني أو لأي رقابة من قبل مجلس الأمن، وهما شرطان جوهريان من شروط الدفاع الشرعي بحسب مقتضيات ميثاق الأمم المتحدة، وهو ما يجعلنا نضع العديد من علامات الاستفهام حول هذه الحرب ومدى شرعيتها، كونها تخترق أحد أهم مبادئ القانون الدولي وهي عدم التدخل باستعمال القوة العسكرية من جهة واختراق قاعدة الدفاع الشرعي من جهة ثانية؛ وبذلك تعتبر هذه الحرب اختراقا مباشرة لسيادة الدول، كما وتعتبر أيضا سابقة خطيرة في العلاقات الدولية من حيث أنها تعطي الولايات المتحدة وحلفائها فرصة ابتداع شرعية دولية جديدة موازية وبديلة عن شرعية الأمم المتحدة.

أما بخصوص **مستقبل سيادة الدول** فقد وضع الباحثون **أربعة سيناريوهات رئيسية لمستقبل السيادة الوطنية هي :**

«**سيناريو اختفاء سيادة الدولة**» نتيجة للتقلص التدريجي في حجمها وتعاظم آليات العولمة (الاتجاه الأول)، «**سيناريو استمرارية سيادة الدولة**» (الاتجاه الثاني)، «**سيناريو الحكومة العالمية**» بمعنى تنازل الدولة القومية عن سيادتها لصالح حكومة عالمية منبثقة من نظام عالمي ديمقراطي، وأخيرا «**سيناريو التفكيك**» بمعنى أن الدولة لن تكون قادرة على مباشرة مظاهر سيادتها على إقليمها بسبب تفككها إلى عشرات وربما إلى مئات من الدول القومية الصغيرة (لأسباب مختلفة: الانفصال، الحكم الذاتي)[1].

(02) انعكاسات التحولات على مفهوم الأمن:

أمام تعقد متغيرات المشهد الدولي عقب نهاية الحرب الباردة، عرف الحقل الأمني مجالا أكاديميا تمحور بالأساس حول ضرورة تعميق وتوسيع مفهوم الأمن بما يتوافق مع الواقع الجديد. أي العمل على إخراج مفهوم الأمن من بوتقة المنظور التقليدي الوضعيّ الابستمولوجي، إلى منظور أكثر تكيّفا مع التحولات البيئية الأمنية الجديدة، وهو ما تضمنته الدراسات الأمنية النقدية، فحسب تحليل« مدرسة كوبنهاجن» للأمن نجد أن الدولة لم تعد الكائن المرجعي الحصري-الوحيد- للأمن، كما ولم تعد المصدر الرئيسي للتهديدات.

وعليه تم الانتقال من منطق الأمن الدّولاتي إلى منطق الأمن المجتمعي، ومن المعضلة الأمنية الدولاتية إلى معضلة أمنية مجتمعية[*]ومن الأمن ذو القطاع العسكري فقط إلى

---

[1] بالاعتماد على: محمد بوبوش،"أثر التحولات الدولية الراهنة على مفهوم السيادة الوطنية"، نقلا عن:
http://www.oujdacity.net/regional-article-1676-ar/regional-article-1676-ar.html.(01/02/2017),(16:46).

[*] تتمحور المعضلة المجتمعية حول الهويّة (لغة ، دين، ثقافة، عادات و تقاليد...الخ) و سلامتها من التهديدات التي قد تطولها، مع العلم أن المعضلة الأمنية هي تلك الحالة التي تكون فيها جهود كل طرف لزيادة أمنه تقليلا لأمن الآخرين و تهديداتهم، لمزيد من المطالعة انظر:

- Matthew Kirwin, "The Security Dilmma And Conflit In Cote D'ivoire", Nordic Journal Of African Studies 15(2006),PP :42-44 .

أمن متعدد القطاعات، وهو مفهوم جاء به المفكر البريطاني "باري بوزان" أين اِعتبَر الأمن مفهوما مركبا، فالأمن عند لا يقتصر على القطاع العسكري وفقط بل يشمل قطاعات أخرى كالقطاع السّياسي، القطاع الاقتصادي والقطاع الاجتماعي الذي يُعدّ أهمّ القطاعات حسب "بوزان"[1]، وإلى جانب مفهوم الأمن المجتمعي أخذ مفهوم آخر وهو مفهوم الأمن الإنساني دفعة قويّة أين بات يُمثل أحد أبرز التّطورات التي عرفها مفهوم الأمن في تلك الفترة[2]. وهذا كنتيجة للتحولات التي عرفتها البيئة الأمنية عقب نهاية الحرب الباردة.

وعلى الرغم من التحول الذي عرفه مفهوم الأمن إلا أن المفهومات الثلاث ترتبط ارتباطا عضويا تكامليا، فالدول تحقق أمنها عبر الحفاظ على سيادتها وتحقيق أمنها المجتمعي وأمن أفرادها، والمخطط الآتي يوضح العلاقة بين الأمن الدولاتي، المجتمعي والإنساني:

المخطط رقم (01):الارتباط العضوي التكاملي بين الأمن الدولي، الأمن المجتمعي والأمن الإنساني:

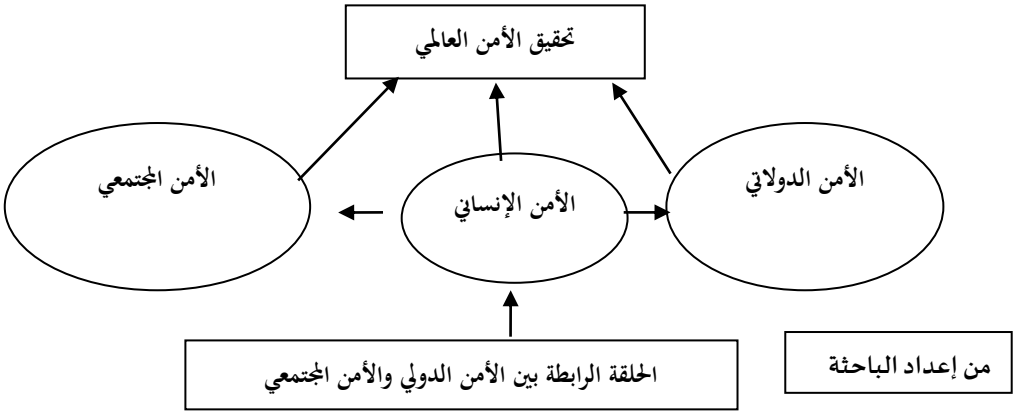

- Robyn M.Dawes, Social Dilemmas.(N.P :Annual Reviews Further, 1980),(on line) http:// www. cmu. edu/dietrich/sdc/docs/dawes/social-dilemmas. PDF.

[1] Conceptualisation De La Sécurité Dans Les Théories Réaliste Et Critique (sur line) http:// Www. Ieim. Uqam. Ca/ Imce/ PDF/ Viaufinal : Mesn1.PDF. PP68 Et 70.

[2] محمد المهدي شنين، تحولات مفهوم الأمن الإنساني، نقل عن:

http:// www. Groups. Google. Com . (20/08/2013), (19 :19),p3.

وفيما يأتي نلخّص التحول الذي عرفه مفهوم وموضوع الأمن في فترة ما بعد الحرب الباردة، في جدولين:

الجدول رقم (02): التحول في طبيعة المرجعيات الأنطولوجيّة لمفهوم الأمن:

	فترة ما قبل الحرب الباردة:	فترة ما بعد الحرب الباردة:	
	الأمن الصلب	الأمن اللين	
	المقاربة الو اقعية(الأمن الدولاتي)	مدرسةكوبنهاجن (الأمن المجتمعي)	مدرسة UNDP (الأمن الإنساني)
الكيان موضوع الأمن	الدولة	المجموعة	الأفراد
القيم المهددة	سيادة الدولة و قوتها	هوية المجموعة	البقاء و الرفاه

من إعداد الباحثة

الجدول رقم (03): الفرق بين برنامج البحث في الأمن الدّولاتي مقارنة بالأمنيين المجتمعي

	فترة ما قبل الحرب الباردة	فترة ما بعد الحرب الباردة	
	الأمن الصلب	الأمن اللين	
مؤشرات المقارنة	الأمن الدولاتي (الو اقعية، الو اقعية الجديدة)	الأمن المجتمعي (مدرسة كوبنهاجن)	الأمن الإنساني (مدرسة UNDP)
الأمن لمن؟	الدول	المجموعات الأقليات	الأفراد
القيم المهددة	الوحدة الترابية، الاستقلال	الهوية المجموعاتية	السلامة، الرفاهية، الحرية
الأمن في مواجهة أية مخاطر؟	المأزق الأمني	المأزق المجتمعي	عدم تلبية الحاجات الأساسية للفرد
مصادر التهديد	الدول الأخرى	السلطة، المجتمع، المجموعات الأخرى أو الدول الأخرى (على شكل عنف مباشر أو بنيوي)	
وسائل تحقيق الأمن	- استخدام القوة العسكرية بشكل منفرد - التسلح وتوازن القوى (الو اقعية) - تدخل القوة العظمى لوضع ضو ابط على سلوكات الدول - توظيف القوة الاقتصادية (الو اقعية الجديدة)	- تنسيق استخدام جميع وسائل الضغط لإلزام أطراف النزاع على إيقاف العنف. - العمل على الدروب الثلاثة للدبلوماسية. - التنمية الاقتصادية المتساندة لتحقيق سلام متساند.	- استخدام القوة بشكل جماعي. -الضو ابط المؤسساتية والدمقرطة - التنمية الاقتصادية المتساندة.
دور الطرف الثالث	التدخل حسب ما تمليه المصلحة الوطنية	التدخل لأغراض إنسانية (الاعتبارات الأخلاقية والإنسانية)	
قيود تدخل الطرف الثالث	طبيعة وواقع التحالفات الدولية	السيادة، مصالح الدول الكبرى (سوء استخدام التدخل الإنساني) غياب إجماع دولي حول معايير إجازة التدخل	

ثالثا: منطق الأمننة ودورفعل الخطاب في تحديد المسألة الأمنيّة للدّولة:

تُعتبر «نظرية الأمننة» (Securitization Theory) أكثر الإسهامات الفكرية أهمية لمدرسة كوبنهاجن في الدراسات الأمنية[1]، إذ يُجمع العلماء والأكاديميون على أن الأمننة هي: الأداة الأنسب لتفسير وتحليل التهديدات الجديدة، وبالأخص منها القضايا المرتبطة بظاهرتي اللجوء والهجرة[2].

حيث دعا كلّ من "باري بوزان"(Barry Buzan) و"أول وايفر"(Ole Waever) إلى إعادة النظر في مفهوم الأمن، حيث طرح الأول مفهوم«الأمن المجتمعي»، أما الثّاني فقد قدم تصورا مكمِّلا له عُرف بـ: «الأمننة»[3]، هذه الأخيرة التي سُحبت من «الأنظمة المصرفيّة» وحوّلت إلى العلاقات الدوليّة، لتظهر لأول مرّة في إطار «مدرسة كوبنهاجن»[4]، وهذا من خلال أعمال "أول وايفر"(مؤسّس النّظريّة)، حيث تم التّعرض لها في كتاب مشترك نُشر سنة 1998م جمع بينه و بين "باري بوزان"و "جاب دي وايلد" (Jaap De Wilde)هو: «الأمن: إطار جديد للتحليل» (Security : A new Framework For Analysis)[5].

لقد تطرق"أول وايفر" عبر نظريّته إلى تأثير البنية الخطابيّة في تشكيل الفعل الأمني، وهنا يظهر تأثر منظري «مدرسة كوبنهاجن» وبالأخص "أول وايفر" بـ:«نظرية اللغة» (Language Theory)، وبالتحديد «نظرية أفعال الكلام» (Speech Act

---

[1] سيد أحمد قوجيلي، "الحوارات المنظورية وإشكالية البناء المعرفي في الدراسات الأمنية" (رسالة ماجستير، غير منشورة، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة يوسف بن خدة، 2010)، ص 128.

[2] Christopher S. Browning And Matt Macdonald," The Future Of Critical Security Studies: Ethics And The Politics of Security", European Journal Of International Relation, vol. 19.no.02 (2013) P:241.

[3] Setenay Yaganoglu,"Securitization, Militarization and Gender in Turkey", (Unpublished Master's Thesis, The Institute of Economics And Social Sciences, Bilkent University, 2006), P18.

[4] Veera Eleonoora Enlund, "The Securitization Of European Union Immigration", (Unpublished Master's Thesis, School of Art and Sciences, 2011), P 13.

[5] Colin Mclunes and Simon Rushton, "HIV/AIDS And Securitization Theory", European Journal of International Relations, vol. 19.no.01 (2011) P : 18.

(Theoryالتي جاء بها "أوستين"(Austin)و"سيرل"(Searle)وإلى جانب هذه الأخيرة تأثرت «نظرية الأمننة» كذلك بـ:«النّظريّة البنائيّة»(Constructivism Theory)[1].

وتُعتبر «نظرية الأمننة» جوهر فكر «مدرسة كوبنهاجن»، وذلك لكون هذا الأخير يستمد العديد من أفكاره من هذه النظرية على النحو الذي قدّمه "أول وايفر" -من خلالها- ، حيث تَعتبِر «مدرسة كوبنهاجن» أن:

- جوهر الأمن هو «الأمننة» التي تُمثِّل الخطاب المركزي المتبنى من قبل صناع قرار الدّول [2].
- و«الأمننة» حسب "أول وايفر" و "باري بوزان" تمثل:

إطارا تحليليا جديدا للأمن، فهي عملية تُقدَّم من خلالها قضية ما باعتبارها تهديدا وجوديا لكائن مرجعي معين قد يكون فردا، جماعة، دولة أو حتى هوية...الخ، ولعلّ هذا ما يتطلب إجراءات وتدابير استثنائية مستعجَلة وذلك بُغية شرعَنَة سلوك صانعي القرار.[3]

كما ويتجلى العنصر المحوري في «نظرية الأمننة» في تلك الطريقة التي تجعل من قضية ما مصدر تهديد وجودي حقيقي،[4] والتي تُربط بالأساس بعملية خطابية لغوية متبناة من قبل ممثلي الدّولة.

حيث أكد "أول وايفر" على ضرورة ارتكاز عملية الأمننة على بنية خطابية/ بلاغية تعرف بـ: «أفعال الكلام»، إذ عبرها يُمكن تحديد المشكلة الأمنية[5]، فحسب "أول وايفر" لا وجود لتهديدات أمنية خارجالخطاب[6]، فجوهر الحجة هو فهمالأمن على أنه فعل الكلام،

---

[1]Michael. C. Williams, "Words, Images, Enemies: Securitization And International Politics", International Studies Quarterly47(2003) P : 514

[2]Ken Booth, Theory of World Security. (Cambridge: Cambridge University Press, 2007), P 163 and P 165.

[3]Fred Vultee, "Securitization as A Theory of Media Effects: The Contest Over the Framing of Political Violence", (Unpublished Ph.D. Thesis, Faculty of The Graduate School, Missouri University, 2007), P8.

[4]Setenay Yaganoglu, OP.Cit, P19.

[5]Erisk Asplund, "Atow Level Approach To Securitization : An Analysis of Drug Trafficking in China and Russi", (Unpublished Master's Thesis, Department Of peace And Conflict Research, Uppsala University, 2004), P 24

[6]Ken Booth, OP. Cit, P 163.

إذ تُمثل البنية الخطابية المتبناة من قبل صانعي قرار الدولة (النخبة والسلطة الحاكمة) الأرضية الأساس لتمثيل وتهويل التطورات وجعلها مشكلات أمنية.

وعليه يبني "أول وايفر" مقاربته للأمن وحجته الرئيسية لنظرية الأمننة بالاعتماد على «نظرية اللغة»،[1] فنجاح «الأمننة» مرهون بمدى قبول الجمهور المستقبِل للخطاب الأمني المتبنى من قبل النخبة الحاكمة، وبالتالي فنجاح النخبة في إضفاء الطابع الأمني على قضية ما يتوقف على فعل الكلام بالدرجة الأولى فالخطاب الأمني المعتمَد هو القادر على إقناع الجمهور المستقبِل بمدى خطورة القضية المطروحة من عدمه.[2]وبهذا تصبح «الأمننة» نتاج الخطاب السائد داخل المجتمع أو بالتحديد: نتاج الكلام الناجح حول قضية معينة.[3]وعلى الرّغم من الدور المحوري الذي تؤديه النخبة في تعريف وتحديد المشكلة الأمنية وبالتالي حدوث «الأمننة»، غير أن هذه الأخيرة لا تتمّ دون تدخل «المجتمع»،حيث ينبع الدور المحوري الذي يعطيه "وايفر" للمجتمع من اعتبارين اثنين هما:

1. تبنيه للأمن المجتمعي كإطار بديل للأمن القومي.[**]
2. تبنيه مفهوم لغوي للأمن يقوم على البنية الخطابية للفعل.[4]

فحسب «نظرية الأمننة» فإن **مكونات عملية الأمننة** هي:

1. **تحديد تهديدات وجودية**؛ أي تحديد: « مجمل التّطورات التي تهدِّد سيادة أو استقلال دولة وحرمانها من القدرة على إدارة نفسها»[5].
2. **فعل طوارئ**؛فبعد تصوير قضية ما أو بالأدق قضية معينة بأنها تهديد وجودي لمواطني دولة أو تكتّل إقليمي معين، فإن هذا يستدعي ويتطلب تدابير طارئة واستثنائية لحماية الموضوع المرجعي(الكيان المرجعي) المهدَّد[6]والدخول في حالة

---

[1]Veera Eleonoora Enlund, OP. Cit, P21.
[2]Erisk Asplund, OP. Cit, P24.
[3]سيد أحمد قوجيلي، مرجع سابق، ص132.
[**]أي مرجعية المجتمع بدلا من الدولة.
[4]سيد أحمد قوجيلي، مرجع سابق، الصفحة نفسها.
[5]Setenay Yaganoglu, OP. Cit, P19.
[6]Erik Asplund, OP. Cit, P21.

الطوارئ يُعطي الحق لممثل الدولة في استخدام أيّة وسيلة ضرورية لمنع تطور التهديد[1].

3. **تأثيرات على العلاقات بين الوحدات والإفلات من القواعد**؛ فبمجرد الدخول في الحالة الاستثنائية والطارئة في التعامل مع «المشكلة الأمنية»، فإن هذا يعطي لممثل الدولة هامشا كبيرا للحركة ويُضفي الشّرعية والمشروعية على تحرّكاته، واستخدامه لصلاحيات خاصة للتهرب من الإجراءات الدّيموقراطية والبيروقراطيّة الطّبيعيّة.[2] وهنا يتم الارتقاء عن عالم السياسة الطبيعية إلى مجال «سياسة الذّعر»، وهذه العملية تتميز بالاستعجال، السّريّة، التّوظيف غير العادي للتّدابير. [3]

تتمثل وحدات «الأمننة» في:

1. الكيان المرجعي(قد يكون فردا أو مجتمعا أو دولة).
2. فاعل الأمننة أو ما يعرف بـ: «الفاعل الأمني»هو المسؤول عن الفعل الخطابي قد يكون صانع قرار الدولةأو النخبة الحاكمة أو منظمة دولية.[4]
3. الفعل الخطابي(فعل الكلام) حيث يتوقف نجاح «الأمننة» حسب منظريها على: قدرة خطاب «الفاعل الأمني» على إقناع الجمهور لذا فنجاح «الأمننة» يتوقف على بنية الإدراك، لأن الجمهور هو المتلقِي الأول للفعل الخطابي[5].

ومن خلال ما سبق يتضح أن تعامل صانع القرار مع ما قد يهدد أمن وسيادة دولته، يمر بثلاث مراحل تجسد مسار الأمننة والمخطط الآتي يلخصها:

---

[1]Setenay Yagnoglu, OP. Cit, P18.
[2] Veera Eleonoora Enlund, OP.Cit, P14.
[3]Christopher S. Browning and Matt Mcdonald, OP. Cit,P241.
[4]Colin Mclunes and Simon Rushton, OP. Cit, PP119- 121.
[5]Michael .C. Williams, OP. Cit, P 514.

المخطط رقم (02): مسار عملية الأمننة(ProcessSecuritization):

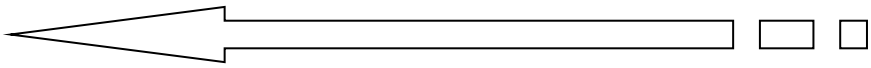

التسييس(Politicization)	الأمننة(Securitization)	
قضية غير مسيسة:	قضية تم إضفاء الطابع السياسي عليها، تسييسها:	قضية تم إضفاء الطابع الأمني عليها، أمننتها:
–الحكومات لن تقوم بالتعامل مع قضية غير مسيسة أو تتخذ تدابير بشأنها. –القضية لن تُطرح للنقاش العام.	–حينها يتم التعاطي مع القضية في إطار الآليات التي أرساها النظام السياسي. –تصبح هذه القضية جزءاً من السياسة العامة وتستوجب بذلك اتخاذ قرارات وتخصيص اعتمادات مالية، أو وضع هذه القضية ضمن الإطار العام للحكومة، أي إرساء آليات الضبط بالشراكة مع المواطنين والمؤسسات غير الرسمية للدولة، وهي إحدى صُور صنع السياسة العامة.	–يتم جلب القضية إلى حيز القضايا الأمنية، مع ما ينطوي عليه ذلك من الاستعجال والسرية. –الفاعل الذي يتولى عملية الأمننة إنما يقوم بمراجعة النظرة تجاه قضية مسيّسة سلفا واعتبارها تهديدا وجوديا.

Source: Ralf emmers,"securitization" In contemporary security studies.vol 3.Eds. allan collins (London: oxford university press, 2013), P131.

ومما يزيد من تعقيد عملية الأمننة هو إدخال القضايا التي تتضمنها إلى مؤسسات الدولة، وهو ما يعرف بمأسسة الأمننة، وهنا يكون للخطاب الأمني وظيفة مُنتِجة، حيث يتضمن فصاحة روتينية كإيصال قضايا: الهجرة،الجريمة المنظمة،تغير المناخ،الإرهاب...الخ، إلى مستوى الاستمرارية الأمنية العالمية(أي جعلها عابرة للحدود الوطنية).

فعند إدخال وتضمين الخطاب الأمني للممارسات الإدارية والبيروقراطية في الميدان السياسي، كرسم الإحصاءات والبيانات يصبح المنطق البيروقراطي والتكنوقراطي

جزءا من «عملية الأمننة»، وهنا تصبح القضية المطروحة مشكلة إدارية وقضية تقنية بدلا من اعتبارها تهديدا وجوديا، فمثلا: بدلا من اعتبار الهجرة تهديدا وجوديا تصبح مشكلة إدارية وقضية تقنية، وهذا ما يستدعي السيطرة عليها بسرعة وكفاءة وفعالية.

وهكذا يصبح منطق الأمن مُمَأسسًا، إذا تم إدراجه ضمن الممارسات اليومية للسياسيين وكذا المسؤولين البيروقراطيين هؤلاء الذين يُساهمون في إعادة إنتاج نشاطاتهم بمَأسَسة منطق الأمن، أين يُصبح الهدف الرئيسي من الفواعل الأمنية هو تقييم و مراقبة المشكلة و بالتالي السيطرة على التهديدات، بدلا من نطق الخطاب المتضمَّن لتهديد وإزالته بالإجراءات المستعجَلَة.[1]

- ✓ نشير أن عملية الأمننة قد لا تتطور إلى مستوى مأسستها، فقد تنزع عن القضية صيغة الأمننة وتستقر في مرحلة تسييسها أو قد تتراجع حتى تصبح كما كانت قضية عادية، وهذا بحسب ما يهدف إليه صانع القرار وما تتطلبه الظروف المحيط به.

رابعا: طبيعة العلاقة بين عملية الأمننة وسيادة الدّولة:

من خلال تتبع انعكاس بيئة ما بعد الحرب البارد هذه الأخيرة التي عرفت أحداث خطيرة أولها سقوط الاتحاد السوفييتي، ثانيها أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001م، لنكون بعدها أمام ما عرف بالربيع العربي 2011م، فهذه البيئة بتعقيدها أثرت على العديد من الموضوعات بما فيها موضوعي سيادة الدول والأمن، أين نجد أن كلا المفهومين خرج من نطاق المنطق الصلب إلى المنطق اللين.

فمن سيادة الدولة بمعناها الوستفالي القائم على اعتبار الدولة وحدة أساسية في هذا النظام، الاعتراف بسيادة واستقلال الدول الأعضاء، وعدم التدخل في الشؤون

[1]Dominique Van Dijck,"Is the EU Policy on illegal immigration securitized? Yes of Course! A study into the dynamics of institutionalised securitization", 3rd Pan-European Conference On EU Politics 21-23 September 2006(Unpublished Working Paper, Istanbul, 2006), P 5.

الداخلية للدول، فهو نظام يقر بالمساواة بين جميع الدول، وعدم التدخل، وتمتع الدول بالحقوق والميزات الكامنة في سيادتها كلها، فالدول بهذا المنطق تسيطر على حدودها وتتحكم فيها، إلا أن مع تغير البيئة الدولية عقب نهاية الحرب الباردة نلاحظ تغيرا في هذا المنطق إذ بات لينا، فالدول اليوم باتت تتمتع بسيادة مقيدة وذلك نتيجة لتعقد التهديدات الأمنية الجديدة وهو ما يتطلب اللجوء إلى المنظمات الدولية والتعاون مع الدول الأخرى لمواجهتها؛ كونها تحديات عابرة للحدود، والدول بتحركها الانفرادي تقف عاجزة على مواجهتها والتحكم في حدودها وهو ما يمس بأمنها وسيادتها، وإلى جانب هذا نجد اختراقات أخرى تحت غطاء مكافحة الإرهاب والذي يعد أكبر اختراق وتدخل في شؤون الدول وبالأخص منها الضعيفة.

وأمام هذا الوضع نجد معظم دول العالم إن لم نقل كلها تلجأ إلى تبني خطاب الأمننة في تعاملها مع التحديات الجديدة، وهذا بهدف تطويقها قبل تطورها إلى تهديد فعلي لأمنها، وقد يتطلب الأمر مأسسة أمننة القضية، فدولة كالجزائر مثلا لها حدود مع دول تعرف اضطرابات كتونس، ليبيا ومالي وهذا الواقع يتطلب اتخاذ إجراءات طارئة لتجنب سيناريو الانفلات الأمني بالجزائر، وكما يستدعي أيضا مناقشة الوضع الأمني الإقليمي وتأثير تداعياته على أمن واستقرار الجزائر عبر مختلف المؤسسات الرسمية للجزائر وكذا وسائل الإعلام، كل هذا من أجل الحفاظ على أمن الجزائر بأوجهه الثلاث السيادي، الهوياتي وكذا الإنساني. وهذا مجرد مثال وهناك العديد من الأمثلة في الساحة الدولية كحالة الاتحاد الأوروبي في تعامله مع قضية الهجرة غير الشرعية واللجوء.

ومثلما خرجت سيادة الدول من مفهومها التقليدي نجد الأمر عينه حدث مع مفهوم الأمن هذا الأخير الذي انتقل من الأمن الصلب الذي يتجسد في أمن الدولة، إلى الأمن اللين الذي يتجسد في الحفاظ على هوية الدولة المجتمعية وكذا أمنها الإنساني، مع العلم أن الدول ومن أجل ضمان استقرارها في بيئة باتت تتسم بعدم الاستقرار، توجب عليها تحقيق معادلة تضمن بها الحفاظ على سيادتها، هويتها المجتمعية، وضمان بقاء ورفاه

مواطنيها، وهو ما يدفع بالدول إلى تبني خطابات تؤمنن من خلالها قضية ما ترى فيها تهديدا فعليا، أو قد تتطور إلى تهديد فعلي -إن لم تطوق الآن- يمس سيادتها -كما رأينا أعلاه- وهويتها المجتمعية ورفاه مواطنيها، فالدول الأوروبية ترى في ارتفاع أعداد المهاجرين غير الشرعيين واللاجئين مساسا بنقاء هويتها المجتمعية أين باتت تعرف ثنائية نحن والآخر، هذا الآخر الذي يختلف عنهم أنثربولوجيا وهو ما اعتبروه مصدر تهديد لهويتهم(المعضلة الأمنية المجتمعية)، وإلى جانب مزاحمتهم في مناصب الشغل وهو ما يعتبر أحد الحاجيات الأساسية لضمان البقاء وتحقيق الرفاه للمواطن الأوروبي، والأنموذج الأوروبي لا يتخلف عن الأنموذج الأمريكي–الولايات المتحدة الأمريكية- في تعامله مع قضية المهاجرين غير الشرعيين القادمين من المكسيك، فكلا الأنموذجين تبنى «خطاب الأمننة» وكذا «مأسسة الأمننة» في تعامله مع قضية الهجرة (بشقيها الشرعي وغير الشرعي) واللّجوء.

وعليه نجد أن هناك علاقة ترابطية بين عملية الأمننة وسيادة الدول، فالتغير الذي عرفته البيئة الدولية كان له تأثيره على العديد من الموضوعات بما في ذلك سيادة الدول والأمن، فالدّول باتت تعتمد عملية الأمننة من أجل الحفاظ على سيادتها في بيئة تتميز بالتعقيد وعدم الاستقرار، فالدول اليوم لا غنى عليها من هذه العملية من أجل الحفاظ على أمنها الثلاثي، وعلى الرغم من أن هناك من يعتبر عملية الأمننة دلالة على إخفاق السياسة العادية في التعامل مع القضايا وعلى رأسهم "باري بوزان"، إلا أن طبيعة البيئة الدولية في يومنا هذا جعلت من عمليتي أمننة القضايا ومأسستها أمرا ضروريا –لا غنى عنه-وحتميا من أجل الحفاظ على أمن الدولة الثلاثي في عالم أبرز سماته الفوضى وعدم الاستقرار.

الخاتمة:

من خلال كل ما سبق نجد أن بيئة ما بعد الحرب الباردة بمتغيراتها أحدثت العديد من التحولات في العديد من المجالات بما فيها موضوعي سيادة الدول والأمن، أين تم الانتقال من المنطق الصلب إلى اللين، حيث بات حفاظ الدول على أمنها الثلاثي يستدعي في كثير من الأحيان اللجوء إلى إضفاء الطابع الأمني على بعض القضايا السياسية العامة، وهو ما يُعطى لصانع القرار هامشا أكبر للمناورة عندما يتعلق الأمر بقضايا حيوية، حيث

أن هذا الوضع يُمكّنه من اتخاذ قرارات مستعجلة لا تستوجب المرور عبر العمليات البيروقراطية الروتينية وهو ما يعرف بعملية الأمننة، هذه الأخيرة التي يتوقّف نجاحها على إقناع الجمهور المعنيّ بجود تهديد وجودي. وبهذا تصبح «الأمننة» نتاج الخطاب السائد داخل المجتمع أو بالتحديد: نتاج الكلام الناجح حول قضية معينة.

وبتبني صانع قرار الدولة أو النخب الحاكمة لهذا المنطق من أجل الحفاظ على سيادة الدولة واستقرارها، هويتها المجتمعية وبقاء مواطنيها ورفاههم، يُظهر وجود علاقة ترابطية تلازمية بين موضوعي عملية الأمننة وسيادة الدول، فالحفاظ على سيادة الدول في عالم يتسم بعدم الاستقرار والفوضى يجعل اللجوء إلى عملية الأمننة ضروريا إن لم نقل حتميا؛ وبناء على ما قيل الآن وما قيل سابقا نجد أنّ كلتا الفرضيّتين المطروحتين في بداية المقال هما فرضيّتان مثبتتان.

وفي الأخير نقرّ بمحدودية ونسبيّة هذا التحليل المفسّر للعلاقة بين عملية الأمننة وسيادة الدول في فترة ما بعد الحرب الباردة، وهو ما يفتح ويُقرّ بضرورة اعتماد تكامل منهجي مقارباتي من أجل تحليل الظاهرة بطريقة متكاملة، وهذا تجنبا للوقوع في فخ الاختزاليّة الأنطولوجية، فتعدد المنظورات مفيد في تحليل الظواهر الاجتماعية بما فيها الظواهر السياسية وذلك لاتسامها بالتعقيد والتشابك.

قائمة المراجع:

❖ المراجع باللغة العربيّة:

أولا: مقالات ودوريّات:

1. العيسى، طلال ياسين. "السيادة بين مفهومها التقليدي والمعاصر-دراسة في مدى تدويل السيادة في العصر الحاضر-." مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد26، 1(2010).

ثانيا: دراسات و أبحاث:

(01) رسائل جامعية:

1. بلخيرة، محمد. "التحولات السياسية في الاتحاد السوفياتي وأثرها على الدّول العربية الوطنية." رسالة ماجستير، غير منشورة، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر، 2005.
2. بوريب، خديجة. " دور مؤسسات الاتحاد الأوروبي في تفعيل الحكم الرّاشد على مستوى دول المغرب العربي." رسالة ماجستير، غير منشورة، كلية الحقوق، جامعة منتوري، 2010.
3. تاحي، طارق. " مفهوم الأمن بين الفرد والدولة- دراسة في تطور مفهوم و مجالات الأمن." رسالة ماجستير، غير منشورة، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر، 2005.
4. حمّوم، فريدة. " الأمن الإنساني مدخل جديد في الدراسات الأمنية." رسالة ماجستير، غير منشورة، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر، 2003.
5. حناشي، أميرة. " مبدأ السيادة في ظل التحولات الدولية الراهنة." رسالة ماجستير، غير منشورة، كلية الحقوق، جامعة منتوري، 2007.
6. غزال، أحمد. " أثر العولمة على الدولة القومية." رسالة ماجستير، غير منشورة، كليّة العلوم السّياسيّة والإعلام، جامعة الجزائر، 2007.
7. قوجيلي، سيد أحمد. "الحوارات المنظورية وإشكالية البناء المعرفي في الدراسات الأمنية." رسالة ماجستير، غير منشورة، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة يوسف بن خدة، 2010.

(02) أبحاث:

1. بدوي السيد، منير محمود. "الاتجاهات الحديثة في دراسة النظام الدولي منذ إنهاء الحرب الباردة." اللّجنة الدّائمة للعلوم السّياسيّة.بحث ، غير منشور، كلية التجارة، جامعة أسيوط، دون تاريخ نشر.

ثالثا: مداخلات في ندوات وملتقيات علميّة:

1. كامل إبراهيم،يوسف."العولمة والعالمية مفاهيم وأبعاد للهيمنة والسيطرة الجغرافية." مؤتمر التربوي الأوّل" التربية في فلسطين وتغيرات العصر." كليّة التّربية في الجامعة الإسلاميّة، المنعقد في الفترة من 23-24 نوفمبر 2004.

رابعا: تحميلات«بي دي أف»: (PDF).

1. جندلي،عبد الناصر.الاتجاهات الفكرية المفسرة لمدى تأثير العولمة ومؤسساتها المالية والاقتصادية على سيادة الدولة في ظل النظام الدولي الجديد، نقلا عن:
www.univ-medea.dz/...nouveau_systeme2009-2010/07.PDF.

خامسا: مواقع إلكترونيّة:

1. أبو عامود، محمد سعد. "المفهوم العام للأمن." مركز الإعلام الأمني، نقلا عن:
http://www. police mc. goo. bh /…/63437366429794945. PDF.
(3/8/2013),(19 :11).

2. بحوش، مصطفى.التحول في مفهوم الأمن و انعكاساته على الترتيبات الأمنية في المتوسط، نقلا عن:
http://omarpolitic. blogspot. com/ 2012/01/ 800×600- normal- 0-21-false-false-false. html. (19/07/2013), (00 :30).

3. بوبوش،محمد. "أثر التحولات الدولية الراهنة على مفهوم السيادة الوطنية"، نقلا عن:
http://www.oujdacity.net/regional-article-1676-ar/regional-article-1676-ar.html.(01/02/2017),(16:46).

4. شنين،محمد المهدي.تحولات مفهوم الأمن الإنساني، نقل عن:
http:// www. Groups. Google. Com . (20/08/2013), (19:19).

- **المراجع باللغة الفرنسية:**

أولا: تحميلات «بي دي أف»: (PDF).

1. Conceptualisation De La Sécurité Dans Les Théories Réaliste et Critique(on line) http:// Www. Ieim. Uqam. Ca/ Imce/ PDF/ Viaufinal : Mesn1.PDF.

- **المراجع باللغة الإنجليزيّة:**

أولا: الكتب:

1. Booth, Ken. Theory of World Security. Cambridge: Cambridge University Press, 2007.
1. Nevakivi, Andrés. "The Concept of Globalization" In Globalization Regionalization and TheHistory Of International Relations.Eds. Alfredo Canavero, Silvia Pizzetti and Tucio Valent. Millan: International Commitee Of Historial Sciences (C.I.S.H), 2000.

ثانيا: مقالات ودوريّات:

1. C. Williams, Michael. "Words, Images, Enemies: Securitization And International Politics."International Studies Quarterly 47(2003).
2. Kirwin, Matthew. "The Security Dilmma And Conflit In Cote D'ivoire." Nordic Journal Of African Studies 15(2006).
3. Mclunes, Colin and Simon Rushton. "HIV/AIDS And Securitization Theory."European Journal of International Relations, vol. 19. N°.01 (2011).
4. S. Browning, Christopher and Matt Macdonald." The Future of Critical Security Studies: Ethics and the Politics of Security."European Journal Of International Relation, vol. 19.no.02 (2013).

ثالثا: دراسات و أبحاث:

(01) رسائل جامعيّة:

1. Asplund, Erisk. "Atow Level Approach To Securitization: An Analysis of Drug Trafficking in China and Russia." Unpublished Master's Thesis, Department Of peace And Conflict Research, Uppsala University, 2004.

2. Enlund, Veera Eleonoora. "The Securitization Of European Union Immigration." Unpublished Master's Thesis, School Of Art And Sciences, 2011.
3. Vultee, Fred. "Securitization as A Theory of Media Effects: The Contest Over the Framing of Political Violence." Unpublished Ph.D. Thesis, Faculty of The Graduate School, Missouri University, 2007.
4. Yaganoglu, Setenay."Securitization, Militarization and Gender in Turkey." Unpublished Master's Thesis, The Institute Of Economics And Social Sciences, Bilkent University, 2006.

(02) دراسات:

1. Van Dijck, Dominique. "Is the EU Policy on illegal immigration securitized? Yes of Course! A study into the dynamics of institutionalised securitization. "3rd Pan-European Conference On EU Politics 21-23 September 2006.Unpublished Working Paper, Istanbul, 2006.

رابعا: تحميلات «بي دي أف»: (PDF).

1. M.Dawes, Robyn.Social Dilemmas. N.P :Annual Reviews Further, 1980.(on line) http:// www. cmu. edu/dietrich/sdc/docs/dawes/social- dilemmas. PDF.
2. Ostry, Sylvia".Globalisation And Sovereignty."J. R. Mallory Annual Lecture Mcgill University March 9, 1999(on line) http// www. Utoronto.Ca/ Cis/ Malory. PDF.